ينتقل والموضع الذي يحمل اليه تصير المنفعة معلومة فيصح لما مر صح ان يكون
ثمنا في البيع كالنقود والمكيل والموزون ويصح ان يكون اجرة في الاجارة لان
الاجارة بيع المنفعة فيعتبر بثمن المبيع وما لا يصلح ثمنا لا يصلح اجرة
ايضا كالاعيان مثل العبد والثياب كذا في المبسوط وفيه ايضا اذا
استاجر ارضا للزراعة بشرط احد الشيئين اتما تعيين المزروع او
تعميم المزروع بان يقول يزرع ما شاء الا ان الارض تارة تستاجر للزراعة وتارة
للبناء والغراس وغيرها وما يزرع فيها متفاوت وقد تستاجر لزراعة البر او
الشعير او الذرة او الارز وغيرها وبعضها يضر بالارض فما لم يبين شيا من
ذلك لا يصير المعقود عليه معلوما واعلام المعقود عليه شرط جواز العقد
الا اذا قال يقول على ان يزرع فيها ما شاء الا الجهالة ارتفعت بتفويض الخيرة
اليه ويدخل الشرب والطريق في الاجارة تبعا للارض وان لم يشترطهما
بخلاف ما اذا اشترى فان الشرب والطريق لم يدخلا بلا ذكر لان المقصود
من الاجارة الانتفاع بالمأجور حتى لا يصح اجارة ما لم يكن الانتفاع به في
الحال كاجارة المهر للركوب بخلاف ذلك ذكر في الذخيرة استاجر رجل ارضا
انه يزرعها او ذكر انه لا يزرعها او لم يذكر حتى يعلم انه يزرعها فالاجارة فاسدة
حالة المعقود عليه ان الارض تقطع للزراعة والغرس والبناء ولا يجمع للبعض على
البعض فما لم يبين لا يصير المعقود عليه معلوما وكذلك اذا ذكر انه يزرعها الا انه لم يذكر اي
اي شيء يزرعها فان الاجارة فاسدة لجهالة المعقود عليه انتهى وفي البزازية استاجر
دواباً الى سمرقند ثم خاف لزم لوجوب المأجرة تسليم الدواب ولا يؤمر برد الدواب
بارسال الغلام معها وذكر محمد رضي الله عنه انه يؤمر بارسال الغلام معها وذكر شيخ الاسلام
انه يخير ولا يجبر رجل استاجر رجلا ليعمل له غلة من مطمورة عينها فذهب

فلم يجده

فلم يجده ورجع قسم الاجر المسمى على ذهابه وحمله ورجوعه
ولزم اجر الذهاب لان الاجر الذهاب كان له وان كان لم يسم
المطمورة لا يتجاوز عن قسط المسمى للذهاب اجر المثل قال
لخياط استاجرتك لتخيط هذا الثوب لي فخاطه غلامه استحق
الاجر وان قال لم يرد نفسك تخيطه لا يستحق الاجر بخلاف
استاجره ليحفر له مكانا عشرة اذرع في عشرة اذرع فحفر خمسا
في خمس له ربع الاجر فقط لان المعقود عليه مساحة ذراع والمحفور غيره
وعشرون ذراعا غير اتهى رب الدار امتنع عن تفريغ بيت لخلا لا
يجبر لكن للمستاجر ان يفسخ العقد لحلل في الانتفاع بها وكذا لا يجبر
الموجر على اصلاح الميزاب وتطيين السطح لكن له ما قلنا اذا فوت
الانتفاع به استاجر دارا فانهار بعض مآله اتى فيما بقي منها لان له الانتفاع
قبلها فكذا بعدها فان اختل ما البين فليس على احدهما اصلاحها وعن
محمد رحمه الله تعالى لو استاجر دابة ليركبها مدة كذا وانقضت المدة وهي
في منزله ولم يجئ مالكها ليأخذها حتى تلفت الدابة عنده لا ضمان
على المستاجر لانه لا يجب على المستاجر الرد ومع ذلك لو ساقها المؤدي
الى دار مالكها فضاعت منه لا يضمن وان استاجرها ليركبها في
المصر فذهب المالك الى مصر آخر ثم آخرها المستاجر اليه وهلكت
في الطريق ضمن لصيرورته غاصبا بالاخراج وذكر في المنتقى رجل اكترى
دار السنة بالف درهم فلما مضت قال ربها للمستاجر انه لم تفرغها
اليوم والا عليك الف في كل يوم والمستاجر مقر بان الدار له ولم يفرغها
يلزمه قال الهشامي قلت لمحمد هل يجعل عليه اجر مثلها الى ان يتمكن

مطلب الاجارة فاسدة اذا ابى

Copyright © King Saud University